



2011/5/20

نحو ترتيب جديد للأولويات

عبد الحليم فضل الله

لعلنا نقطع الطريق نفسه لكن في الاتجاه المعاكس، فمنذ عام 1992 فرض عجز الخزينة على الحكومات اللبنانية زيادة وارداتها، لينصب الاهتمام أولاً على الاستدانة الداخلية والخارجية لتمويل فائض الإنفاق، ثم على الضرائب غير المباشرة التي زادت معدلاتها مع تصاعد الدين العام واتساع العجز الأولي. لكن الضرائب كانت تجبى أساساً من الفئات الواقعة خارج مظلات الحماية السياسية، ومن أسواق الاستهلاك ذات العائدات السهلة الوفيرة، والتي يمكن السلطة أن تتصرف بها كما تشاء نظراً إلى ضعف الفئات الرئيسية المعنية بها (السائقون العموميون وقطاع المحروقات مثلاً).

لنلاحظ هنا أن أرداء السياسات صممت وأطلقت في التسعينات في ظل منع التظاهر، حيث لم تتردد دولة ما بعد الطائف من التلويح بقبضتها الأمنية بل واستخدامها في وجه مطالب معيشية محقة. كان لدى رسمي السياسات ما يكفي من الجرأة للقيام بإجراءاتهم القاسية والضارة، مستفيدين من إجماع قل نظيره بين أطراف "الائتلاف الحاكم"، فنجحوا في تقسيم كعكة الاقتصاد كما يحلو لهم وحُملت الأثمان لمن يريدون. حصل ذلك بعوارض جانبية مقبولة، وبقليل من الحرائق التي ما إن تندلع حتى يطفئها إما القمع وإما المال العام. إلا أن النسج على المنوال نفسه متعذر الآن، بسبب التصدعات التي أصابت النادي التقليدي للسلطة، وتشتت خياراته، واضطراره إلى استقبال وافدين جدد يحملون معهم نزعة إصلاحية غير مألوفة.

صار صعباً فرض المعادلة ذاتها، التي تضع عبء الأزمة على عاتق من لا يستطيعون أصلاً تحملها، والتي تحمّل المطارح الضريبية الأضعف مسؤولية تمويل موازنات إنفاق وهدر وفساد طائلة. لم يعد دافعوا الضرائب المنتمي معظمهم إلى أدنى الطبقة الوسطى أو إلى الطبقة الدنيا، قادرين على تحمل وزر التصورات المالية التي عكرت الأداء الاقتصادي طيلة عقدين، بل صار لديهم ما يكفي من القوة والحضور للعمل على قلب سلم الأولويات، أو على الأقل الاستفادة من السيولة السياسية الراهنة لوضع قضيتهم إلى جانب قضايا الآخرين.

على السلطة المالية إذاً أن تعكس الآلية، فنتولى هي حل مشاكل واضعي الضرائب بدلاً من أن تنتظر منهم الاستمرار في مد يد المعونة للخزينة العامة كما فعلوا حتى الآن. وسواءً تمّ ذلك بخفض المعدلات الضريبية الجائرة أو بتقديم الدعم لبعض السلع الأساسية، فإنّه يدل على انتهاء صلاحية الرؤية الأخرى التي تضع المالية العامة وأوضاعها في الصدارة. وهذا يقودنا حكماً إلى ترتيب مختلف للأهداف، يعطى الأولوية لتخفيف الضغط الاجتماعي، وبعده لحفز النمو وفق قواعد جديدة تكفل له الاستدامة والتوازن، ليأتي أخيراً هدف معالجة الدين العام وخفض كلفته.

لماذا ضبط الأزمة الاجتماعية؟ لأن موازنات الأسر في السنوات الأربع الأخيرة أصابها تآكل شديد، وهي تتعرض لضغوطات متعددة المصدر تنذر بأخطر العواقب. صحيح أن معدلات مرتفعة للنمو تحققت في المدة نفسها، لكن القطاعات التي استفادت منها تشغل نسباً محدودة من الأيدي العاملة، وليس لديها ما يكفي من الروابط مع القطاعات الأخرى لتعميم المنافع، كما أنّ الضرائب غير المباشرة امتصت أجزاءً متزايدة من مكاسب النمو، إذ ارتفعت عائدات الضريبة على القيمة المضافة والرسوم الجمركية بنسب توازي ضعف معدل النمو الاسمي المتراكم في الناتج المحلي الإجمالي، ما بين عامي 2007 و2010 (40.9% للنمو الاسمي في مقابل 84,5% لعائدات الضريبة). ويعود هذا التفاوت إلى أن نمو ضرائب الاستهلاك يرتبط بالعناصر المالية (كالتحويلات والقروض) التي زادت بنسب قياسية في السنوات الماضية، أكثر من ارتباطه بعناصر الإنتاج.

ومما زاد من إنهاك موازنات الأسر أيضاً، تضخم بنود الإنفاق التي لا يرصدها مؤشر أسعار الاستهلاك بدقة، ومنها فوائد القروض الشخصية، وأقساط شراء المساكن، والخدمات الريفية التي تضطر العائلات إلى تدبرها بنفسها (مياه شرب، كهرباء...).

وإذا كان تضائل القيم الحقيقية للأجور والرواتب، والتقلبات التي تتعرض لها أسواق السلع المعول عليها في جني ضرائب سهلة (كالمحروقات)، والحاجة الماسة إلى تطوير قطاعات أخرى (كالاتصالات)، يحتم تغيير النموذج الضريبي الراهن، فهل سيعيدنا ذلك إلى المربع الأول، فتتخلى الدولة عن تشدها في ضبط الدين وكبح النفقات، من أجل تهدئة التوتر الاجتماعي و الحد من تدهور أحوال المعيشية؟

هناك فرصة للأخذ بالأولوية الاجتماعية دون إطاحة هدفي النمو وضبط الدين العام، إذا بُذل ما يكفي من جهد للوصول إلى الأوعية الضريبية التي تختزن إيرادات طائلة لكنها إما مستثناة دون مبرر، وإما معرضة للفساد والتهرب. وهذا يحقق وفورات جيدة دون الاضطرار إلى إدخال ضرائب جديدة قد تكون محل جدل. ويكفي أن نشير هنا إلى فجوة تحصيل عائدات ضريبة الدخل في لبنان، والتي لا تتجاوز قيمها 2.3% من الناتج المحلي (عدا الضريبة على الفوائد)، بينما تصل النسبة إلى حوالي 7.7% في مصر، و 3.6% في الأردن، وما يزيد عن 8% في كل من تونس والمغرب.

ولا بد أيضاً في هذا الصدد، من توثيق الصلة بين المتغيرات المالية والاقتصادية، بحيث يزيد الدخل الضريبي تبعاً لنمو الناتج وليس نتيجة تصاعد الضخ المالي، وهو ما يفرض امتصاص فوائض السيولة داخل قنوات الاستثمار وتحييدها ما أمكن عن دورة الاستهلاك.

ليس سهلاً مواجهة تحديات وإهمال أخرى، لكن الأوان لم يفت بعد لحمل رزمة متنوعة من الأولويات، تكفيها مؤونة المفاضلة بين الاستقرار الاجتماعي وأنواع الاستقرار الأخرى التي أثبتت الوقائع السابقة أنها مؤقتة وتخفي في طياتها مخاطر داهمة.